# تكنولوجيا الإعلام والاتصال والمساءلة:
# نحو إرساء مساءلة الكترونية.

# Information and communication technology and accountability: to establish E-accountability.

**مغزيلي نوال**

**طالبة دكتوراه علوم سياسية سنة خامسة ، جامعة قسنطينة 3 ، كلية العلوم السياسية.**

**Abstract:**

The spread of information and communication technology has led to the emergence of new spaces of accountability. thus transferred accountability from traditional practice to modern practice, relying on many technological means such as the Internet and others.? In this paper, we try to highlight the role of information and communication technology in promoting Accountability , as well as to answer the following problematic: To what extent has information and communication technology contribute to enhancing Accountability,?

**Keywords**: Information and communication technology ; Accountability ; Internet ; E-accountability ; E-Parliament.

**الملخص**

أدى الانتشار الواسع لتكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى بروز مساحات جديدة لممارسة المساءلة، فانتقلت بذلك المساءلة من الممارسة القائمة على الأساليب والوسائل التقليدية إلى الممارسة الحديثة معتمدة في ذلك على العديد من الوسائل التكنولوجية كالانترنت وغيرها ، وعليه نحاول من خلال هذه الورقة البحثية إبراز دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء المساءلة وكذا الإجابة عن الإشكالية التالية : ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تعزيز المساءلة. ؟

**الكلمات المفتاحية:** تكنولوجيا الإعلام والاتصال ; المساءلة ; الانترنت ; المساءلة الالكترونية ; البرلمان الالكتروني.

**المقدمة:**

لقد أحدثت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العصر الحالي تطوراً كبيراً في حياة الأفراد على المستوى الشخصي والسياسي والاقتصادي والاجتماعي وغيرها وجاءت لتشكل عالماً افتراضياً يفتح المجال على مصراعيه للأفراد والتجمعات والتنظيمات بمختلف أنواعها لممارسة المساءلة والتي تعد آلية من آليات الحكامة الرشيدة على المسؤولين الذين يتولون المناصب العليا وممثليهم المنتخبين حول إخفاقاتهم ونجاحاتهم ، لقد استطاع التطور التكنولوجي للإعلام والاتصال أن يمد المواطنين بقنوات وأدوات جديدة كالانترنت بتطبيقاتها المتعددة والهاتف النقال وغيرها للمساءلة حول القرارات السياسية، فعززت من المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار الحكومي وفي صنع السياسات العامة وتعزيز الرقابة على الأداء ،ومن هذا المنطلق يمكننا طرح **الإشكالية التالية: ما مدى مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء المساءلة؟**

ومن هذه الإشكالية يمكننا طرح التساؤلات التالية : ما المقصود بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وفيما تتمثل أهم خصائصها وما المقصود بالمساءلة وما هي أهم أنواعها ؟ وعليه تهدف هذه الورقة البحثية إلى إبراز ارتباط تكنولوجيا الإعلام والاتصال بالمساءلة وكذا الوقوف على دراسة الدور الذي تلعبه تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء جوهر الحكم الراشد والمتمثل في المساءلة إلى جانب ذلك تهدف الدراسة أيضا إلى محاولة تقديم رؤية علمية حول الموضوع والذي يمثل اهتمام العديد من الباحثين والأكاديميين في مختلف الميادين.

وفي سبيل الإحاطة الشاملة بهذا الموضوع تم اعتماد الخطة التالية:

**المحور الأول:** الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمساءلة.

**المحور الثاني:** توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البرلمان: التوجه نحو البرلمان الالكتروني:

**المحور الثالث:** دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء المساءلة.

وفيما يلي إيضاح لهذه المحاور بالتفصيل.

**المحور الأول: الإطار المفاهيمي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال والمساءلة.**

**أولا: تكنولوجيا الإعلام والاتصال: المفهوم والخصائص.**

1 - **مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال:** يقصد بتكنولوجيا الإعلام والاتصال أنها " تلك التكنولوجيات التي تتيح وصول المعلومات بواسطة الاتصالات عن بعد، وهي عبارة عن تبادل المعلومات التي تسهل اتجاه تدفق المعلومات بشكل أسرع أكثر وفرة وبأقل تكلفة لأجل صنع القرار والتنمية، وهي ترتكز في المقام الأول على تكنولوجيات الاتصال مثل الإنترنت، الشبكات السلكية واللاسلكية، الهواتف الخلوية، ووسائط الاتصال الأخرى وقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في السنوات القليلة الماضية توفر للمجتمع نظام واسع من إمكانات الاتصال الحديثة، إذ يستطيع الفرد في وقت قياسي الاتصال مع الآخرين في مناطق مختلفة باستعمال التكنولوجيات مثل مواقع الشبكات الاجتماعية كالفايسبوك والتويتر، الرسائل الإلكترونية الآنية، المؤتمرات التلفزيونية ...فتكنولوجيات الإعلام والاتصال العصرية أنشأت ما يسمى ب"القرية العالمية"، والتي يمكن فيها للفرد الاتصال مع الآخرين حول العالم."[i] ، ويمكن تعريفها أيضا " أنها خليط من أجهزة الحواسيب الإلكترونية ووسائل الاتصال المختلفة، مثل الألياف الضوئية والأقمار الصناعية، وكذلك تقنيات المصغرات الفلمية، والبطاقية ،. ..أي مختلف أنواع الاكتشافات والمستجدات والاختراعات والمنتجات التي تعاملت وتتعامل مع شتى أنواع المعلومات من حيث جمعها وتحليلها وتنظيمها (توثيقها) وخزنها واسترجاعها في الوقت المناسب، وبالطريقة المناسبة والمتاحة."[ii] ،كما يقصد بها كذلك " مجموعة من التقنيات والأدوات أو الوسائل أو النظم المختلفة التي يتم توظيفها لمعالجة المضمون أو المحتوى الإعلامي والاتصالي - الذي يراد توصيله من خلال عملية الاتصال الجماهيري أو الشخصي أو الجمعي أو التنظيمي أو الوسطي، أو التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المسموعة أو المكتوبة أو المصورة المرسومة أو الرقمية من خلال الحاسبات الالكترونية أو الكهربائية حسب مرحلة التطور التاريخي لوسائل الاتصال والآلات التي يشملها هذا التطور"، كما تعرف على أنها "مجموعة من الآلات أو الأجهزة أو الوسائل التي تساعد على إنتاج المعلومات وتوزيعها واسترجاعها وعرضها."[iii] ويعني بها أيضا "جميع أنواع التكنولوجيا المستخدمة في تشغيل ونقل وتخزين

المعلومات في شكل إلكتروني وتشمل تكنولوجيا الحواسيب الآلية ووسائل الاتصال وشبكات الربط وغيرها من المعدات التي تستخدم بشدة في الاتصالات ".[iv]

**2- خصائص تكنولوجيا الإعلام والاتصال:** تتسم تكنولوجيا الإعلام والاتصال بمجموعة من الخصائص تتمثل في:

**أ – التفاعلية :** حيث يؤثر المشاركون في العملية الاتصالية على أدوار الآخرين وأفكارهم ويتبادلون معهم المعلومات ويطلق على القائمين بالاتصال لفظ مشاركين بدلا من مصادر، وقد ساهمت هذه الخاصية في ظهور نوع جديد من منتديات الاتصال والحوار الثقافي المتكامل والمتفاعل عن بعد مما يجعل المتلقي متفاعلا مع وسائل الاتصال تفاعلا إيجابيا.

**ب – اللاتزامنية :** وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل مشارك أن يستخدم النظام في الوقت نفسه، فمثلا في نظم البريد الإلكتروني ترسل الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دون حاجة إلى وجود مستقبل للرسالة أو من خلال تسخير تقنيات الاتصال الحديثة مثل الفيديو لتسجيل البرامج وتخزينها ثم مشاهدتها في الأوقات المناسبة.

**ج - القابلية الحركية:** تعني أن هناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان إلى آخر أثناء الحركة مثل الهاتف النقال والتليفون المدمج في ساعة اليد وحاسب آلي نقال مزود بطابعة، كما تعني إمكانية نقل المعلومات من مكان إلى آخر بكل يسر وسهولة.

**د - قابلية التحويل:** وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط إلى آخر كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة والعكس، كما هو الحال في أنظمة التليتكست، التي تقدم خدمات ورسائل مطبوعة على شاشات التليفزيون تلبية لرغبات زبائنها التي أضحت تتميز بالتعدد والتنوع.[v]

**هـ- التوصيل :** تعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بأنواع كبرى من أجهزة أخرى بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع.

**و - الشيوع والانتشار:** ويقصد بها الانتشار المنهجي لوسائل الاتصال عبر العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع.

**ي - اللاجماهيرية:** يقصد بها أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة وليس إلى جماهير ضخمة وتعني أيضا درجة تحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها.[vi]

**ثانيا: المساءلة: المفهوم، الأهداف، الأنواع.**

**1 – مفهوم المساءلة:** وتعني خضوع صناع القرار وأصحاب المناصب الإدارية والسياسية، أيا كان شكل المنصب الذي يتولونه في الحكومة أمام مساءلة كل أفراد الشعب.[vii]

فهذه الآلية تمكن من تفادي الوقوع في الفساد والرشوة والمحسوبية إلى جانب قطع الطريق أمام الاستئثار بالمال العام ، وحماية المصالح العامة ، ويتحقق ذلك من خلال القيام بجلسات الاستماع للمسؤولين، وإنشاء لجان للفحص والتفتيش وتقوية أجهزة الصحافة، ووسائل الإعلام ومساءلة المواطنين.[viii]

**2- أهداف المساءلة** :يمكن حصر أهداف المساءلة في النقاط الثلاثة التالية:

**أ - المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم** :بحيث تشكل المساءلة إحدى آليات ضبط الأداء، لضمان حسن الاستخدام أو منع إساءة استخدام السلطة.

**ب- المساءلة كنوع من الضمان** :بحيث تشكل وسيلة يضمن المواطنون والمشرعون والرؤساء من خلالها حسن الالتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة العامة في مجال الخدمة العامة، ومراعاة الأولويات في استغلال المصادر.

**ج- المساءلة كعملية للتحسين المستمر** :فعند تحقيق الهدفين السابقين تكون المساءلة أداة لخفض السلبية في

الأداء، وتخلق استعدادً ا مسبقًا لدى المسؤولين والموظفين للبحث وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تؤذي إلى تلك الأنواع من الأخطاء لتلافيها وبذلك يكون مفهوم المساءلة قد توسع أكثر.[ix]

**3- أنواع المساءلة:** تنقسم المساءلة في حد ذاتها إلى أنواع متعددة ونذكر منها:

**أ– مساءلة السلطة التنفيذية:** ويتم هذا النوع عبر قيام كل الوزراء كل في وزارته بمساءلة ومحاسبة المسؤولين عن تقديم الخدمات المدنية أمر شديد الأهمية لتجنب حدوث انحرافات في تطبيق السياسات العامة من طرف هؤلاء المسؤولين أو مرؤوسيهم وهذا بغية التطبيق الجيد للسياسات العامة للدولة، وللسلطة التنفيذية أدوات عدة لمساءلة ومحاسبة الإدارة العامة فهي تمتلك حق التعيين وكذا حق الفصل لكبار المسؤولين الإداريين خاصة عند انحرافهم وتعارضهم مع تطبيق السياسات العامة للدولة ، كما لها أيضا حق وضع بعض القوانين واللوائح التنظيمية دون الرجوع إلى السلطة التشريعية مما يساهم في إرساء أسس المساءلة ضف إلى ذلك الحق في الرقابة على المعلومات الرسمية ما من شأنه المساعدة على مساءلة الإدارة العامة.

**ب - مساءلة السلطة التشريعية:** وتعتبر من أقدم آليات المساءلة في النظم الديمقراطية وتمثل جزءا مهما من عمل البرلمان ويتم عبرها مراقبة أعمال الحكومة وتحتها تتم المساءلة والمعارضة بضمان استقامة سير العمل الرسمي ذلك لكون البرلمان له سلطة إقرار القوانين ،وتأتي أهمية هذا النوع من المساءلة في كون أعضاء الحكومة مسؤولين أمام البرلمان باعتباره ممثلا للشعب ، هذه الرقابة تضمن حسن الأداء وبالتالي الوصول إلى حكم صالح رشيد.[x]

**ج- مساءلة السلطة القضائية:** وهو أن يكون للقضاء حق مساءلة الإدارة العامة عن أي عمل من أعمالها، ويستند هذا النوع من المساءلة إلى مبدأ المشروعية ويعني هذا المبدأ أن يكون أي تصرف صادر عن السلطة التنفيذية مستند إلى قاعدة عامة موجودة مسبقا ،وتعني المشروعية مدى تطبق العمل الإداري مع القواعد القانونية الموجودة.[xi]

**د- المساءلة المالية:** وهي التزام أي شخص يتولى مسؤولية موارد أو منصب عام بتقديم تقارير عن الاستخدام المقصود والفعلي لموارد المنصب الذي يشغله ويشمل ذلك ضمان الشفافية في الخطوات العملية والإجراءات للوفاء بهذا الالتزام.

**هـ- المساءلة الاجتماعية:** وهذا النوع من المساءلة يقوم على المشاركة المدنية وإشراك المواطنين والجماعات التي تطالب بفرض أكبر قدر من المساءلة على الأعمال العامة.[xii]

**المحور الثاني: توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البرلمان: التوجه نحو البرلمان الالكتروني:**

قبل الحديث عن المساءلة الالكترونية نشير أولا إلى استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في البرلمان أو بالأحرى التطرق إلى البرلمان الالكتروني.

شهد البرلمان والذي هو عبارة عن مؤسسة تضع التشريعات توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال ، فانتقل بذلك الحديث من برلمان كلاسيكي إلى برلمان الكتروني والذي يعني به " جهاز تشريعي يمكن أن يكون – بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال – أكثر شفافية انفتاحا ومسؤولية كما أنه يمنح المواطنين والمجتمع المدني بكل فاعليه القدرة على التدخل والمشاركة في الحياة العامة والسياسة ويشجع ذلك من خلال توفيره معلومات دقيقة وكاملة وإتاحة إمكانية الوصول إلى مختلف وثائقه ونشاطاته البرلمانية "

كما يمكن تعريفه على انه "هيئة تتواصل فيها كل الأطراف الفاعلة من برلمانيين ، إداريين ومسؤولين باستعمال التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال قصد تحقيق – بكل فعالية – الوظائف الأساسية للبرلمان والمتمثلة في التمثيل الشعبي ، التشريع وممارسة الرقابة على الأداء الحكومي كما أنه يعمل على تفعيل عملية التحول بالمجتمع من شكله الحالي إلى مجتمع

معلومات لاسيما من خلال الاعتماد على سياسة ناجعة ورؤية واضحة لكيفية استخدام هذه التكنولوجيات الحديثة في العمل البرلماني بوجه عام والتشريعي على وجه التحديد.[xiii]

**فالبرلمان الإلكتروني يهدف إلى تحقيق ما يلي:**

1-السرعة في تداول المعلومات والبيانات البرلمانية وذلك من خلال استبدال العمل اليدوي بنظم آلية تخدم مجال عمل المجالس البرلمانية.

2-ميكنة كافة العمليات وتوفير المعلومات اللازمة للدعم والمساعدة في اتخاذ القرار.

3- الاستفادة من حفظ المعلومات والوثائق بطرق إلكترونية وسرعة استرجاعها في أي وقت.

4- وضع ضوابط للحفاظ على سرية البيانات والمعلومات.

إن مبادئ الحكم الراشد تؤكد على الشفافية والمساءلة، ولن يتأتى ذلك إلا من خلال إشراك المواطنين في العمل العام وتقييم السياسة العامة .وفي هذا الإطار يعتبر الموقع الإلكتروني أداة لخلق التواصل بين المؤسسة البرلمانية كمؤسسة شعبية وبين الجماهير كمستهدفين بأعمالها، فمن الممكن أن يكون الموقع الإلكتروني أحد الأدوات الأساسية والمؤثرة لزيادة الوعي والمشاركة السياسية، كما يعتبر الموقع الإلكتروني نافذة للرقابة الشعبية على أداء النواب، وبخصوص السلطة التشريعية أو البرلمان، فإنه يمكن للنواب توظيف تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أعمالهم البرلمانية ونشاطاتهم التشريعية عن طريق الاتصال الدائم والمستمر بالمواطنين والسماع لشكاويهم وانشغالاتهم، وبالتالي توفير عنصر المشاركة الشعبية في صنع القرارات البرلمانية، الخاصة بالنائب البرلماني إذ يمكن لعلبة البريد الالكتروني(e –mail) أن تشكل قاعدة بيانات ومعلومات يعتمد عليها في اتخاذ قراراته داخل المجلس، انطلاقا مما يتضمنه من رسائل إلكترونية ترد إليه من المواطنين والمؤسسات السياسية والعلمية المختلفة، سواء من داخل الوطن أو حتى من خارجه.

و إذا كان المواطنون فيما مضى يكلفون أنفسهم عناء التنقل إلى مبنى البرلمان لتقديم شكاويهم واقتراحاتهم إلى أعضائه، بما يؤدي ذلك من إهدار للجهد والوقت والمال، فإن شبكة الانترنيت اليوم توفر عن المواطنين مشقة التنقل إلى البرلمان إذ يكفي أن يبعث المواطن برسالة إلكترونية في أي وقت ومن أي مكان إلى النائب البرلماني، و إذا كان أعضاء الجالية بالخارج قديما يتعذر – إن لم نقل يستحيل – عليهم الاتصال بنواب البرلمان لتقديم طلباتهم، فإن شبكة الانترنيت الآن قد أزالت هذا الحاجز المكاني، إذ صار

بإمكان أي مواطن مهما كان مكانه في العالم أن يمارس حقوقه السياسية في الحصول على المعلومات المطلوبة والاتصال بالمسؤولين والمشاركة السياسية في صنع القرار وفي شؤون الحكم حتى وهو خارج حدود بلاده. وإذا كان البريد الإلكتروني الخاص بالنائب البرلماني يمثل قاعدة معلومات يبني عليها قراراته، فإن الموقع الإلكتروني المتعلق بكل من مؤسسة البرلمان وكذا بكل عضو من أعضائه هو الآخر يعتبر خزانا للمعلومات، يمكن للمواطنين الإطلاع عليها في أي وقت ومن أي مكان، ويوفر فرص الاتصال بين المواطنين والمؤسسة التشريعية.

وإذا كان النشاط التقليدي للنائب البرلماني فيما مضى يحتم عليه اختيار مكان أو محل في دائرته الانتخابية لفتح مداومته، قصد تقييم نشاطاته والسماع لآراء المواطنين وانتقاداتهم واقتراحاتهم والبدائل التي يطرحونها، فإن تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد غيرت فعلا من وجه هذا النشاط، بالاتجاه نحو فتح ما يمكن تسميته ب"المداومة الإلكترونية "عبر شبكة الانترنيت في مكان افتراضي تستبدل فيه الاتصالات الشخصية المواجهة بالاتصالات الإلكترونية، ويتم التحول عبرها من المعاملات الورقية إلى المعاملات الإلكترونية، ليبقى النواب على اتصال دائم مع المواطنين فتقوى ثقتهم بهم ويشعرون بثقلهم ووزنهم السياسي في النشاط التشريعي.[xiv]

**المحور الثالث: دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إرساء المساءلة.**

تعد المساءلة من بين أهم مؤشرات الحكم الراشد والتي لا تتعزز إلا بتوفر المعلومات(فالمساءلة والشفافية مفهومان مترابطان يعزز كل منهما الآخر .فغياب الشفافية لا يمكن من وجود المساءلة)، حيث يعزز النفاذ إلى المعلومات من قدرة المواطنين على مساءلة من هم في السلطة.[xv] فاستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المساءلة يؤذي إلى تفادي الإجراءات البيروقراطية التي تؤذي إلى مضيعة الوقت خاصة أن بعض الأسئلة المتعلقة ببعض الظروف والأحداث لا تحتمل التأخير في الإجابة والتفسير، وفي هذا المجال يمكن للنائب البرلماني الاعتماد على" السؤال الإلكتروني "باستعمال شبكة الانترنيت، حيث يمكنه من خلال البريد الإلكتروني (e – mail) توجيه أسئلته الكتابية إلى عضو الحكومة، وفي المقابل يحصل على الإجابة عبر نفس الوسيلة مما يؤذي إلى السهولة في إجراءات المساءلة وربح الوقت الذي يفضي في النهاية إلى حل مشاكل المواطنين، أو على الأقل التقليص من مدة معاناتهم اليومية، كما يمكن نشر السؤال البرلماني ورد الوزير على شبكة الانترنيت حتى يطلع عليه كافة المواطنين مما يكرس الشفافية. وما قيل عن شبكة الانترنيت بخصوص المساءلة الإلكترونية يمكن سحبه أيضا على الهاتف النقال باستعمال الرسائل القصيرة ( SMS )في توجيه الأسئلة وكذا في الحصول على الإجابات.

إن مزايا تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العمل البرلماني تمكن أي مواطن في أي وقت ومن أي مكان حتى وهو خارج حدود بلاده، أن يمارس حقه في "المساءلة الإلكترونية " للحكومة، بتوجيه أسئلة مباشرة إلى أعضائها والحصول على الإجابة باستعمال شبكة الانترنيت أو الهاتف النقال، ولا ينتظر قيام نواب البرلمان بذلك، بل بإمكان المواطنين القيام حتى بمساءلة نواب البرلمان الذين انتخبوهم لمعرفة السبب الذي جعلهم يصوتون على مشروع قانون معين أو رفضه أو تقديم اقتراح للحكومة.[xvi]

وبما أن أدوات الرقابة التشريعية عديدة كالمداولة، السؤال، التحقيق، الاستجواب فهي الأخرى عرفت تطور في الممارسة من التقليدية إلى الممارسة الالكترونية فمثلا: **آلية الاستجواب** هي الأخرى عرفت تحول نحو "الاستجواب الإلكتروني "لأعضاء الحكومة،إذ وبفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال يمكن لنواب البرلمان تجاوز الإجراءات القانونية والبيروقراطية المتعلقة بشروط الاستجواب مثل ضرورة إيداع نص الاستجواب لدى مكتب المجلس النيابي، وتوزيع نص الاستجواب على أعضاء الغرفة المعنية، وكذا أن يلتزم رئيس المجلس النيابي بتبليغ نص الاستجواب إلى رئيس الحكومة خلال 48ساعة الموالية لإيداع نص الاستجواب .يمكن للوجه الجديد للنشاط البرلماني تجاوز كل هذه الشروط والإجراءات بالاعتماد على المعاملات الإلكترونية، وذلك بإيداع نص الاستجواب عبر البريد الإلكتروني ونشره في الموقع الإلكتروني للبرلمان حتى يطلع عليه الجميع لتكريس الشفافية في العمل الحكومي والبرلماني، وكذلك يمكن توزيع نص الاستجواب بطريقة إلكترونية على أعضاء الغرفة المعنية باستعمال البريد الإلكتروني أو الهاتف النقال الخاص بكل عضو.

وعليه فلا شك في أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال اليوم لها دور بالغ الأهمية في ترشيد ودمقرطة عملية الحكم عن طريق تكريس الديمقراطية الإلكترونية، وعصرنة المؤسسة البرلمانية وتطوير العمل التشريعي وإرساء مساءلة حديثة من خلال توفير قنوات تواصل إلكترونية بين النواب والمواطنين.[xvii]

**خاتمة:** ومن خلال ما تم ذكره في هذه الورقة البحثية يمكننا الخروج بمجموعة من النتائج التي خلصت إليها هذه الدراسة والمتمثلة في:

- أن المساءلة والتي تعد آلية من آليات الحكم الراشد عرفت تطورا، فقد انتقلت من الممارسة التقليدية إلى الممارسة الإلكترونية القائمة على استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال ولاسيما الانترنت والهاتف النقال.
- ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في فسح المجال أمام المواطنين – سواء المقيمين في داخل أو خارج الوطن - لمساءلة نوابهم على انجازاتهم وإخفاقاتهم من

جهة ومساءلة البرلمانيين لأعضاء الحكومة من جهة أخرى.

- أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال أضحت حتمية ضرورية يتم استخدامها في مختلف البرلمانات وطورت من آليات الرقابة التشريعية كالتحول نحو الاستجواب الالكتروني، السؤال الالكتروني...الخ. - ساهمت تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الرفع من مستوى أداء البرلمانات وبلوغ مستويات النجاعة والفعالية من جهة وخلق تفاعل بين النائب البرلماني والمواطن من جهة أخرى.

**قائمة الهوامش**

[i] The Role of "Bello Ayuba and Ibrahim Ali Aliyu , Information Communication Technology (ICT) in , **Journal** "Corrupt Business Activities in Nigeria Combating (, Volume 16, Issue 7 , July **of Business and Management** .,p8)2014

[ii] عبد الوهاب بن بريكة ، زينب بن التركي ، " أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية" ، **مجلة الباحث** ، عدد 7( 2009-2010)، ص 246.

[iii] محمد الفاتح حمدي، " استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي" ، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، 2009/2008 ، ص 22.

[iv] مبروك قدور جبار، " تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة الموارد البشرية دراسة حالة خاصة بالانترنت" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية ، 2012- 2013، ص 4.

[v] حمدي، ص ص 57، 58.

[vi] علي عبد الفتاح كنعان، **الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية** ( عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014 ) ص.57.

[vii] قواسم بن عيسى ، " استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد- دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة درجة لنيل مقدمة التشريعية السادسة (2007-2012)"، أطروحة والاتصال (جامعة الجزائر 3 : كلية الإعلام علوم في الدكتوراه العلوم السياسية والإعلام،2012-2013)، ص 329.

[viii] عبد الرزاق رحال في العمومية الخدمة وتحسين ، "عصرنة ضمن المسيلة 2007-2016 "، مذكرة ولاية حالة الجزائر دراسة السياسية( العلوم في الماستر شهادة على الحصول متطلبات السياسية، 2016-2017)، والعلوم الحقوق الجلفة: كلية جامعة ص.19.

[ix] شعبان فرج، " الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،( جامعة الجزائر:3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012) ص. 19.

[x] أمين المشاقبة، المعتصم بالله داود علوي، **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**(عمان: مطبعة السفير ،2010)، ص ص 64،65.

[xi] فرج، ص119.

[xii] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" الإرشادات العامة لتقييم بلد ما من حيث المساءلة والشفافية"شوهد في15 -8-2017، في :
www.undp.org

[xiii] كمال بطاش ، "دور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في تفعيل العمل التشريعي ( دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال (جامعة الجزائر: بن يوسف بن حدة ، 2009-2010)، ص.105.

[xiv] بن عيسى، ص347.

[xv] القاهرة، في الإنمائي المتحدة الأمم لبرنامج الإقليمي المركز الخدمات، تقديم تحسين أجل والمساءلة من بالرأي المشاركة الإقليمية التدريب أساسية مقدمة في فعاليات معلومات وثيقة مصر العربية القاهرة، للدول الإنمائي المتحدة الأمم لبرنامج التابعة 3-5 أكتوبر 2010، ص.10.

[xvi] بن عيسى، ص ص347 ، 348.

[xvii] نفس المرجع ، ص.348.

**قائمة المراجع:**

**1 – الكتب :**

- المشاقبة ،أمين، علوي، المعتصم بالله داود. **الإصلاح السياسي والحكم الرشيد**.عمان: مطبعة السفير ،2010.
- كنعان ،علي عبد الفتاح. **الصحافة الالكترونية في ظل الثورة التكنولوجية.** عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2014.

**2- الدوريات أ – باللغة العربية:**

- - بن بريكة، عبد الوهاب ، بن التركي ،زينب. " أثر تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دفع عجلة التنمية" ، **مجلة الباحث** ، العدد 7. ( 2009-2010).

**ب: باللغة الأجنبية:**

- Ayuba ,Bello and Aliyu ,Ibrahim Ali , "The Role of Information Communication Technology (ICT) in Combating Corrupt Business Activities in Nigeria", **Journal of Business and Management** , Volume 16, Issue 7 , July (2014).

**3- الرسائل الجامعية:**

- بطاش ،كمال. "دور التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال في تفعيل العمل التشريعي ( دراسة حالة المجلس الشعبي الوطني)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال.جامعة الجزائر: بن يوسف بن حدة ، 2009-2010.
- بن عيسى ، قواسم. " استخدام البرلمانيين الجزائريين لتكنولوجيا المعلومات والاتصال في صنع قراراتهم السياسية وتحقيق الحكم الراشد- دراسة ميدانية لعينة من أعضاء العهدة التشريعية السادسة (2007-2012)"، أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علوم الإعلام والاتصال .جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم السياسية والإعلام،2012-2013.
- جبار ،مبروك قدور. " تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة الموارد البشرية دراسة حالة خاصة بالانترنت" ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية ، جامعة وهران، كلية العلوم الاقتصادية ، 2012- 2013.
- حمدي، محمد الفاتح." استخدامات تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة وانعكاساتها على قيم الشباب الجامعي" ، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، 2008/2009.
- فرج، شعبان." الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر (2000-2010)"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. جامعة الجزائر:3 كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2011-2012.
- رحال، عبد الرزاق. "عصرنة وتحسين الخدمة العمومية في الجزائر دراسة حالة ولاية المسيلة 2007-2016 "، مذكرة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم السياسية. جامعة الجلفة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2016-2017.

**4 – الفعاليات والملتقيات:**

- المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة، "المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات"، وثيقة معلومات أساسية مقدمة في فعاليات التدريب الإقليمية التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للدول العربية القاهرة، مصر 3-5 أكتوبر 2010.

**5-المنشورات الالكترونية:**

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" الإرشادات العامة لتقييم بلد ما من حيث المساءلة والشفافية"، شوهد في 15-8-2017، في: www.undp.org